

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودية

دراسة حالة: مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP) خلال الفترة: 2011-2013

أ.د شريف غياط* - جامعة قالة

مehري عبد المالك** - جامعة تبسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير استخدام مؤشر قياس المردودية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وبالتحديد في مؤسسة البناء والأشغال العمومية (Entreprise de Realisation des Travaux Publics: ERTP)، ومعرفة ما يقدمه هذا المؤشر من نتائج من أجل اتخاذ القرارات التي من شأنها تحقيق أقصى عائد ممكن وأدنى تكاليف، حيث سينصب إهتمامنا بالدرجة الأولى حول حول هذا المؤشر الذي يعتبر من أكثر مؤشرات تقييم الأداء المالي استخداما.

وقد توصلنا من خلال بيانات ونتائج هذا المؤشر أن الأداء المالي لهذه المؤسسة متوسط عموما ويتجه نحو التدهور وهذا من خلال قيم معدلات المردودية المحسوبة مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في كيفية توظيف حجم الأموال المستثمرة.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، القوائم المالية، المردودية، اتخاذ القرار، مؤسسة البناء والأشغال العمومية.

Abstract:

This study aims to measure the impact of the use of measuring profitability in the financial performance of economic institution evaluation index, specifically in the company of construction Foundation and public works (ERTP), and find out what this index from the results in order to take decisions that will achieve the maximum return and minimum cost, where the focus will be our attention primarily about on this indicator, which is one of the more commonly used to assess the financial performance indicators.

We have reached through the evidence and the results of this indicator that the financial performance of the institution and the average generally moving towards deterioration and this through cost-effective rates calculated values, which calls for the need to reconsider how to employ in the amount of money invested.

Key words: financial performance, financial statements, profitability, decision-making, building and public works institution

تمهيد:

لتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها، ومدى تحقيقها بالوسائل المعقولة، فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، أو بالأحرى تقييم أدائها. وإذا سلمنا بأن المؤسسة مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، فهي إذن تقيم أدائها التجاري، وأدائها المالي، وأدائها الإنتاجي، وفي الأخير أدائها البشري (أداء وظيفة الأفراد).

ولتقييم أداء أي وظيفة من وظائف المؤسسة يواجه المديرون إشكالية اختيار أو إنتقاء المعايير والمؤشرات فهي بطبيعة الحال كثيرة، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

ويعد قياس المردودية واحد من أهم المعايير المستخدمة لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، فهي تجسيد للعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المسطرة والوسائل المستخدمة في ذلك، فقياسها يسمح لمتخذي القرار بمعرفة مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها وتحقيق أهدافها.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال محاولة إستخدام معايير أو مؤشرات المردودية للتعرف على مدى قدرة مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP) على تحقيق أهدافها وإستخدام مواردها، وذلك من خلال تحليل قوائمها المالية للفترة الممتدة من سنة 2011 إلى 2013.

كما يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة لدى مسيري المؤسسة موضوع الدراسة وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية. فهو حقا يبين لهم واحد من أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن إستخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة الدراسة، ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تخص الوضعية الفعلية للمؤسسة، ومن ثمة تحديد نقاط القوة لتشجيعها، ونقاط الضعف لمعالجتها.

إشكالية الدراسة:

تأسيسا على ما سبق، وبهدف التعرف أكثر على الجوانب المختلفة المتعلقة مساهمة قياس المردودية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، يطرح السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى مساهمة مؤشر قياس المردودية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

حيث يفضي السؤال بدوره الى التساؤلات الفرعية الآتية:

- ✓ كيف تتم عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟
- ✓ ما هي أساليب وتقنيات قياس المردودية التي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي؟
- ✓ ما مدى إستخدام معايير قياس المردودية في تقييم أداء مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP)؟

فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا، وللإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه تم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

يعتبر مؤشر قياس المردودية أساسيا، ضروري وكافي لتفسير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

إن إختبار صحة هذه الفرضية يتجلى من خلال البرهان على مدى صحة الفرضيات الجزئية التالية:

- ✓ جمع المعلومات التي تتوفر عليها المؤسسة خطوة مهمة لتسهيل عملية تقييم الأداء المالي.
- ✓ تحديد مؤشرات قياس المردودية لتقييم الأداء المالي، يكون بناءا على نوع المؤسسة الاقتصادية، وبذلك تختلف هذه المؤشرات من قطاع الى قطاع.
- ✓ الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية هو أداء جيد، وبالتالي فإن أداء مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP) هو كذلك أداء جيد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ معرفة عملية تقييم الأداء المالي ومراحلها، وكذا المعلومات الضرورية لقياسه وتقييمه في المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها.
- ✓ إختبار مدى قدرة مؤشر قياس المردودية على تفسير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مقارنة بباقي المؤشرات التقليدية.
- ✓ تطبيق هاته المقاييس على الواقع العملي من خلال مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP) وتقييم أدائها المالي.

حدود الدراسة:

- ✓ الحدود المكانية: بالنسبة للحدود المكانية فقد تمت الدراسة على مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP) الجزائرية.
- ✓ الحدود الزمانية: تم الإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة (2011-2013).

منهجية وهيكل الدراسة:

من أجل دراسة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء الأول من الدراسة وذلك من أجل وصف مكوناته ومن ثم تحليلها، أما في الجزء الثاني من الدراسة فقد إتبعنا منهج دراسة الحالة من خلال قياس الأداء المالي للمؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP) ، أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فقد تم الإعتماد على المسح المكتبي لمختلف المراجع التي تناولت موضوع الدراسة، إضافة إلى الإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

ولتحليل هذه القوائم وتقييم الأداء المالي تم الإستعانة ببرنامج (Excel 2007) من أجل قياس نسب تطور مؤشرات قياس الأداء المالي خلال سنوات الدراسة (2011-2013) وكذا من أجل تمثيل هذه التطورات بيانيا. وعلى ضوء ما سبق وتحقيقاً لأهداف الدراسة، تم تقسيمها إلى محورين. حيث خصص المحور الأول إلى الإطار النظري للدراسة، حيث تم تقديم مفاهيم أساسية حول الأداء المالي، قاسه ومؤشراته، و تحديد معايير قياس المردودية، كما تمت الإشارة إلى الهدف من كل معيار إضافة إلى كيفية قياسه وأهميته.

أما المحور الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي من الموضوع، حيث تم عرض الطريقة المستخدمة في الدراسة والأدوات إضافة إلى تقديم بطاقة فنية حول المؤسسة محل الدراسة (مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP))، ثم تم القيام بعملية قياس الأداء المالي لهذه المؤسسة باستخدام مؤشرات المردودية لمعرفة وضعها المالي من جهة، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة وتحقيق المردودية من جهة أخرى.

الدراسات السابقة:

دراسة دادن عبد الغني (2006): هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور، في العدد الرابع من مجلة الباحث الجزائرية، وهي بعنوان "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية"، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جانبي القيمة والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية هادفة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات القيمة والأداء بدءا بتحديد مفهوم الأداء المالي وأهميته وأسباب تباين تحديد مفهومه، مروراً بالإسهامات الأمريكية ومختلف الدراسات حول القيمة والأداء، و انتهاء بعلاقة الهيكل المالي بالقيمة والأداء. وقد توصلت هذه المقالة إلى إستنتاجات تتمثل في تبين وجود علاقة ديناميكية بين الأداء المالي والقيمة. فمن بين أهم العوامل نجد أن الهيكل المالي للمؤسسة ذو تأثير مزدوج، فقد يكون إيجابيا كما قد يكون سلبيا، فبموجب التدفقات النقدية التي يولدها الأصل الإقتصادي والمعدل الذي يتم به رمللة تلك التدفقات والمتمثلة في تكلفة الأموال، فإنه للهيكل المالي تأثير على قيمة المؤسسة، بفعل تكلفة الأموال. وثمة جدال قائم حول أمثلية الهيكل المالي، حيث وجدت مقاربات تقرر بوجود علاقة بين القيمة والهيكل المالي، في حين هناك من يرفضها. والواقع أن للمحيط الإقتصادي والمالي تأثيرا هاما على هذه القضية، فهناك مؤسسة تواجه وسط إقتصادي متشعب بالإستدانة، وأخرى تعمل ضمن ما يعرف بإقتصاد السوق، ومثل هذه المواضيع مثيرة للجدل، لذلك فهي لازالت محل إهتمامات البحث العلمي.

دراسة بوطغان حنان (2007): هذه الدراسة بعنوان "تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الوطنية للببتروكيماويات (ENTP)، هدفت هذه الدراسة معرفة أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تسمح بدراسة المردودية، ثم الوصول إلى تحديد مدى العلاقة الموجودة بين المردودية، ومدى إمكانية المؤسسة في النمو والتوسع من خلال توفير معدل كاف للمردودية، الذي يسمح لها أيضا بمواجهة الأخطار الاقتصادية والمالية المحتملة أن تقع فيها المؤسسة في المستقبل. وقد توصل هذا الموضوع إلى أنه، من الجانب المالي والإقتصادي يظهر ضعف كبير في مستوى أدائها الإقتصادي، كما أن هناك تضخم في مصاريف العمال رغم الإنخفاض المستمر

والمحسوس لمستوى النشاط، بالإضافة إلى الإرتفاع الكبير لمستوى التكاليف الإستثنائية، أما فيما يخص إستراتيجية التمويل التي تبنتها الشركة فهي إستراتيجية غير رشيدة نوعا ما بالنظر إلى حجم البرامج الإستثمارية.

دراسة رحمان طارق (2009): تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز توزيع الوسط (2006-2009)، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكم فيها وإثبات أهمية تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية الإستراتيجية في المؤسسة، بالإضافة إلى تحديد المعايير والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم وتفسير نتائج الدراسة، وتطبيق هذه المؤشرات المالية المعتمدة على حالة مؤسسة اقتصادية في الجزائر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تسمح بكشف نواحي الخلل والانحرافات عن الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة، وذلك من خلال أن: معدلات الدوران بالنسبة للمؤسسة ضعيفة، تحقيق المؤسسة لرأس مال عامل موجب طيلة الفترة، تحقيق المؤسسة لنتائج سلبية من نتيجة الإستغلال إلى النتيجة الصافية وهذا طيلة فترة الدراسة، عدد العاملين بالمؤسسة كبير وهو زائد عن الحاجة، أثر الرافعة سلبية طيلة فترة الدراسة، تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية، المؤسسة تحقق نمو من سنة إلى أخرى، المؤسسة تتمتع بسيولة جيدة، حيث حققت المؤسسة مردودية اقتصادية ومالية سلبية طيلة فترة الدراسة.

المحور الأول: التأصيل النظري للدراسة

يعتبر الربح من أهم الأهداف التي ترجو المؤسسة أن تحققه بواسطة الأنشطة التي تقوم بها، فإذا أصبحت هذه الأنشطة لا تساهم في خلق أرباح كافية ومستدامة للملاك فهذا يدل على أن المؤسسة لا تحقق مردودية من أموالها المستثمرة، وعليه لا يمكن الحديث عن الأداء المالي للمؤسسة دون تناول المردودية، وذلك لأنها أصبحت مؤشرا مهما لدلالة على مدى قدرة المؤسسة على إتخاذ القرارات المالية السليمة والصائبة، ويتم التوصل إلى تحديد ماهية المردودية ودراساتها من خلال إندماج علاقة منطقية تتخللها نسب مالية، كما هو الشأن بالنسبة لمعدل المردودية الإقتصادية والمردودية المالية التي تعتبر المرآة العاكسة لمستوى مردودية المؤسسة.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة الطرق والأساليب المستخدمة في قياس المردودية، كأداة تستند إليها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن مدى فعالية الأداء المالي وكذلك تستند إليها المشاريع الإقتصادية في وضع الخطط المستقبلية.

1.1. مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

قبل التطرق إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، نتعرف أولا على الأداء المالي، فهذا الأخير يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال الإعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقه، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الطرف الإقتصادي والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة موضوع الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الإقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.¹

1.1.1. مفهوم تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية (الأصول، المطلوبات، حقوق المساهمين/ النشاط التشغيلي... الخ)، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة مركزها المالي.²

كما يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة أيضا على أنه تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية، المادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريق الإستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة.³

2.1.1. أهدافه

- ✓ تسعى المؤسسة الاقتصادية من خلال تقييم أدائها المالي الى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:⁴
- ✓ توفير مقياس لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.
- ✓ إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفعالية، وبالتالي تستطيع المؤسسة مواصلة البقاء والإستمرار في العمل.
- ✓ يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة.
- ✓ يظهر تقييم الأداء المالي التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي في المؤسسة.
- ✓ يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة، وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها.
- ✓ تقييم الأداء المالي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.

2.1. المردودية ومؤشرات قياسها

1.2.1. مفهوم المردودية

المردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الإقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية. فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة إهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.⁵

والمردودية مصطلح ينطبق على كل تصرف إقتصادي يهدف إلى توظيف مجموعة من الوسائل المادية، البشرية والمالية ويعبر عنها بعلاقة: النتيجة إلى الأموال الموظفة كما تعتبر مقياس نقدي للفعالية، ويقصد بالفعالية قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد من وراء نشاطها الإستغلالي وتوظيف رأس مالها الإقتصادي (مجموع الموجودات).

2.2.1. مؤشرات قياس المردودية

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لإستخدام رأس مالها في نشاطها الإستغلالي، فإذا أردنا حسابها فالعلاقة المعبرة عنها هي: النتائج المحققة/الوسائل المستعملة.

النتائج المحققة تتمثل في مختلف الأرصدة الوسيطة للتسيير، فتبعا للنتيجة المختارة تحدد الوسائل المستعملة فهذه الأخيرة محكومة بنوع النتيجة، فعلى سبيل المثال لا يمكن إعتبار الخصوم كوسيلة لتحقيق الربح الصافي، بل الأموال الخاصة لوحدها تحقق الربح الصافي، فإختيار نوع النتيجة يفرض تحديد الوسيلة المساهمة في تحقيقها بدقة وهذا من أجل الوصول إلى قياسات صحيحة وذات معنى.

وتعتبر المردودية معيارا أفضل من الربح أو النتائج للحكم على أداء المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم رأس المال أو الإستثمارات التي حققته، بينما المردودية تربط بين الطرفين، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة ودراسة تطورها وإجراء مقارنات مع مؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع لكن تختلف في أعبائها الضريبية وتختلف في هيكلها المالي. وإذا أريد دراسة مردودية المؤسسة يمكن الإعتماد على ثلاث أساليب هي:

✓ المردودية التجارية.

✓ المردودية الاقتصادية.

✓ المردودية المالية.

أ- مردودية النشاط:

يطلق عليها في بعض الأحيان اسم المردودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على إستخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه المؤسسة.⁶

والتغير المعبر عن نشاط المؤسسة هو رقم الأعمال خارج الرسم، لذلك فإن جميع النتائج التي تحققها المؤسسة سيتم مقارنتها مع رقم الأعمال، أي أن رقم الأعمال هو السبب في توليدها. ويمكن الاعتماد على عدة مؤشرات لدراسة مردودية النشاط.

ب- المردودية الاقتصادية:

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي إستعملتها، وقد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للإستغلال أو بنتيجة الإستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة، إلا أن البعض يستخدم الأصول الثابتة مضافا إليها إحتياج رأس المال العامل للتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية.⁷

قياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل، وتقيس مؤشرات المردودية الاقتصادية وكذا المالية كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح لذلك نجد أن مؤشرات المردودية المالية والاقتصادية هي مجال إهتمام المستثمرين الجدد والمسيرين والمقرضين والمستثمرين يمكنهم معرفة المؤسسة التي يمكنها أن تثريهم، والمسيرين يستطيعون التحقق من نجاح المؤسسة، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم للمؤسسة التي تحقق أرباحا أكثر من تلك التي لا تحققها.

ج- المردودية المالية:

وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة. فالمردودية المالية تحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة تقسيم الأموال الخاصة}}{\text{المردودية المالية}}$$

النتيجة قد تكون النتيجة الصافية بعد دفع ضرائب الأرباح وهذا لمعرفة المكافأة الحقيقية لأصحاب المؤسسة وقد تكون النتيجة الجارية مطروحا منها ضرائب الأرباح، بمعنى أن تأثير العناصر الإستثنائية قد أهمل، وهذا يساعد على تحديد العلاقة الفعلية بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.⁸

والحكم على مدى كفاية هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة والمستوى العالي لهذه النسبة دليل على كفاءة المؤسسة إلا أنه في بعض الحالات لا يعتبر كذلك، لأن النسبة العالية الناتجة عن مستوى عال من الديون ومستوى منخفض من الأموال الخاصة يصطبجها مستوى عال من الخطورة.

3.1. تقييم المردودية باستخدام مؤشرات الأداء المالي

سيتم فيما يلي تحليل وتقييم المردودية باستخدام مؤشرات كل من: تحليل رقم الأعمال وتحليل إنتاج النشاط إضافة الى تحليل القيمة المضافة.

1.3.1. تحليل رقم الأعمال

يجب تحليل المبيعات من خلال الحجم والسعر، يسمح التحليل على أساس الحجم رغم صعوبته، بمعرفة النمو الحقيقي للمؤسسة، ويختلف التحليل المالي ويتأقلم بحسب الطور الذي تمر به المؤسسة (نمو كثيف، بطيء، سكون، تراجع) نهتم في طور النمو السريع بدراسة طرق السيطرة على تزايد نفقات التشغيل وحاجات التمويل، بينما في طور السكون نهتم بإدارة تخفيض النفقات السابقة، أما التحليل على أساس السعر فيسمح بمعرفة مساهمة التضخم في الزيادة الظاهرية للمبيعات، ويتم ذلك بمقارنة أسعار المؤسسة مع المستوى العام للأسعار.⁹

2.3.1. تحليل إنتاج النشاط

هذا الهامش يسمح بمقارنة الاستهلاكات بالنشاطات المتعلقة بها، كما أنه يتضمن عناصر مختلفة ليست مقيمة بطريقة متجانسة فالإنتاج المباع مثلا يقيم بسعر البيع بينما يقيم إنتاج المخزون والإنتاج المحمد أو إنتاج المؤسسة لذاها بسعر التكلفة، هذا إذا افترضنا مسبقا توحيد طريقة تقييم المخزونات، وهذا لا يمثل حقيقة مالية يمكن

الاعتماد عليها في التحليل المالي، كما أنها لا تمثل حقيقة اقتصادية لأنه إذا تعلق المبيعات بعقد حتمي فإن المخزونات لن تباع بالضرورة بسعر التكلفة كما أن إنتاج المؤسسة لذاته ليس مرتبطا بأسواق المالية.

3.3.1. تحليل القيمة المضافة

إن مفهوم القيمة المضافة أكثر تعبيراً من مفهوم الإنتاج لأنها تقيس الثروة الحقيقية للمؤسسة على نشاطها الإنتاجي، و تعرف القيمة المضافة في الاقتصاد، أنها الإضافة التي ساهمت بها المؤسسة في زيادة قيمة سلعتها وخدماتها التي إشتقتها من الآخرين وذلك من خلال التحويلات التي قامت بها خلال نشاطها الإنتاجي. بمعنى آخر تعبر القيمة المضافة عن الفرق بين ما قدمته المؤسسة للاقتصاد مقابل ما تلقت من بيئتها ومحيطها.

المحور الثاني: الجانب التطبيقي، مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP) خلال الفترة: (2011-2013)

بعد أن تعرضنا في الجانب النظري الذي يتعلق بقياس المردودية للمؤسسة الاقتصادية وبعدها تعرفنا على ماهيتها، وأهميتها باعتبارها متغيرة إستراتيجية في قرارات المؤسسة، ومؤشر مهم يكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة، ويجعل المسيين ملمين بكل الجوانب المالية، وكذلك الجوانب التي تتحكم بها، سنحاول أن نطبق بعض الأدوات والمؤشرات التي تعرضنا لها في الجانب النظري على المؤسسة البناء والأشغال العمومية.

1.2. طريقة الدراسة

سنقوم في هذا البحث بتقديم المؤسسة محل الدراسة إضافة إلى عرض أهم الأدوات المستخدمة في جمع البيانات ومتغيرات الدراسة.

1.1.2. اختيار مجتمع الدراسة والعينة

تم تطبيق الدراسة على مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP) وذلك للفترة الممتدة من سنة 2011 إلى 2013.

أ- لمحة عن مؤسسة البناء والأشغال العمومية (Entreprise de Realisation des Travaux Publics: ERTP): أنشأت هذه المقاوله من طرف الولاية برأس مال قدره 200.000.000.00 دج

موجب قانون إنشاء المقاوله بمقتضى المرسوم رقم 133556 المؤرخ في 24 ديسمبر 1974 تحت إسم المقاوله الحضرية لولاية تبسة، كان نشاط هذه المقاوله يتمثل في نقل البضائع بالإضافة إلى أنشطة أخرى في مجال الأشغال العمومية كالبناء وإنشاء الطرقات، وفي سنة 1984 تم إنشاء مقاوله أخرى للنقل حيث تم تحويل المعدات من المقاوله الحضرية هو إنجاز الأشغال العمومية وأصبحت تحمل هذا الإسم. بموجب المرسوم 177.88 المؤرخ في 20 مارس 1988.

وفي نفس السنة صدر مرسوم رقم 01.88 والمتعلق بإستقلالية المؤسسة العمومية، بدأ بدراسة الوضعيات المالية للمؤسسات العمومية وذلك بتصنيفية المؤسسات المفلسة، ونتيجة للتطور المستمر الذي حققته هذه المقاوله من خلال أشغالها لم تقم الدولة بتصنيفيتها.

تحولت المقاوله من مؤسسة ولائية إلى شركة ذات أسهم تابعة لمؤسسة تسيير المساهمات للشرق والجنوب الشرقي عناية وذلك بأسهم تبلغ 800 سهم تقدر قيمة كل سهم بـ 2500 دج، ويوجد مقر مقاوله إنجاز الأشغال العمومية بالمنطقة الصناعية رقم 116 لولاية تبسة.

ب- طبيعة النشاط بمقاوله البناء والأشغال العمومية:

إن الأنشطة الأساسية للمقاوله هو القيام بمختلف الأشغال العمومية وهي:

✓ الأشغال الكبرى.

✓ أشغال الري.

✓ أشغال البناء.

بالإضافة لما سبق، فإن للمؤسسة أيضا أنشطة ثانوية تتمثل أغلبها في:

✓ صيانة العتاد الخاص بالأشغال العمومية.

✓ كراء وسائل النقل ومعدات الأشغال العمومية.

✓ إنتاج كسارة الخام.

ج- تطور رقم أعمال مؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP): أما عن تطور رقم أعمال المؤسسة خلال فترة الدراسة فالجدول التالي يوضح ذلك:

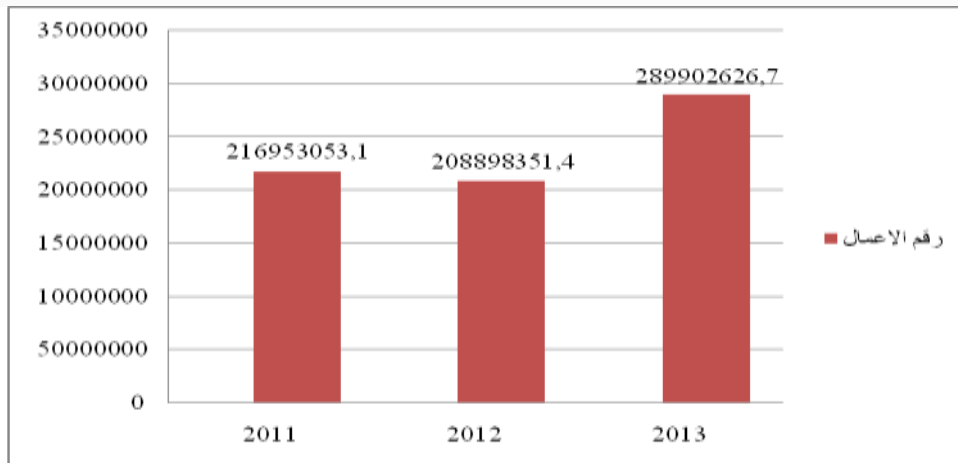
الجدول رقم 01: تطور رقم أعمال مؤسسة البناء والأشغال العمومية خلال الفترة 2011-2013

الوحدة: 1 دينار جزائري

السنة	2011	2012	2013
رقم الأعمال (CA)	216953053.08	208898351.44	289902626.66
TC CA	-	3.66%	39%

Source : les rapports annuels de ENTP 2011,2012,2013.

الشكل رقم 01: تطور رقم أعمال مؤسسة البناء والأشغال العمومية خلال الفترة 2011-2013



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01

من خلال كل من الجدول والشكل نلاحظ أن رقم أعمال الشركة في تزايد مستمر عموماً، حيث شهد إنخفاضاً طفيفاً سنة 2012 من 216953053.1 دج سنة 2011 إلى 208898351.4 مليار دج سنة 2012، ليرتفع بنسبة كبيرة بلغت 39 % سنة 2013.

2.1.2. تحديد المتغيرات وطريقة جمعها

تتمحور متغيرات الدراسة حول متغيرين إثنيين: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية كمتغير مستقل والمردودية كمتغير تابع، باعتبار أنه كلما تغير الأداء المالي للمؤسسة فحتمًا سيكون هناك تغير في المردودية، ولقياس هذا التغير في المردودية تم استخدام مؤشرات الأداء المالي.

تم جمع البيانات في شكل مستندات تتمثل في القوائم المالية للمؤسسة كالميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج وذلك بهدف تسهيل عملية التحليل.

3.1.2. عرض تلخيصي للمعطيات المجمعة

أ- عرض الميزانيات المالية لفترة الدراسة الممتدة من سنة 2011 الى 2013:

الجدول رقم 02: الميزانيات المالية لمؤسسة البناء والأشغال العمومية لسنوات 2011-2012-2013

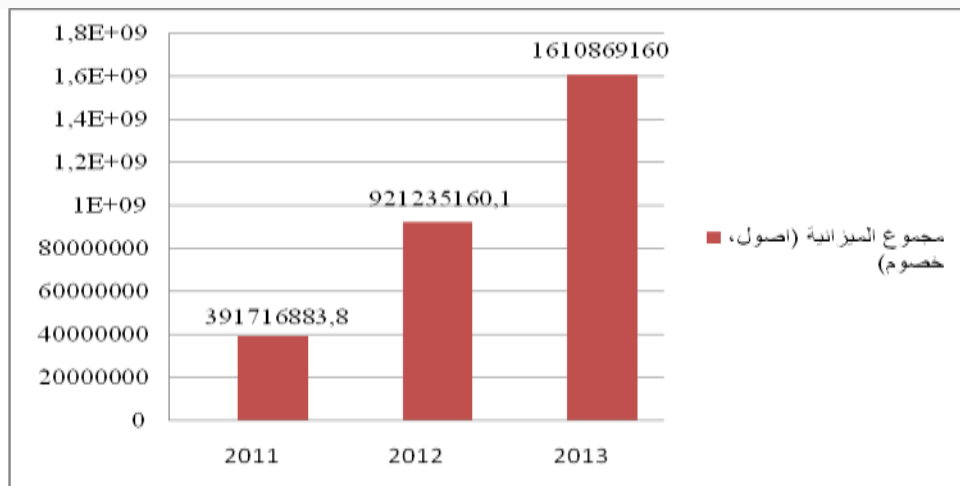
الوحدة: 1 دينار جزائري

المبــــــــــــــالغ			الأصـــــــــــــول
2013	2012	2011	السنوات
1099843841.84	442018492.13	251108674.55	الأصول غير الجارية (الثابتة)
97416.67	74166.67	84166.67	تشبيات غير مادية
			تشبيات مادية
100483336 12402266.24 979892390.57	100483336 549047.11 322233822	100483336 686697.71 121071489.68	أراضي مبانى تشبيات مادية أخرى
			تشبيات مالية
6357736.64	18678120.35	28782984.49	قروض مصرفية غير متداولة
511025318.36	479216667.97	140608209.20	الأصول الجارية (المتداولة)
109246593.74	83434284.75	28382259.23	مخزون
66114241.65	70731120.51	76702972.50	زبائن
162468539.70	269993889.30	10193147.39	مدينون آخرون
158430858.40	39268736.80	10044505.42	ضرائب وماشائها
14765084.87	15788636.61	15285324.66	صندوق
1610869160.20	921235160.10	391716883.75	مجموع الأصول
المبــــــــــــــالغ			الخصــــــــــــــــوم
2013	2012	2011	السنوات
20000000000	20000000000	20000000000	رأس المال الخاص

الإحتياطات	26075713.62	36849500.63	44124413.95
النتيجة الصافية	17873787.01	12124913.32	10902123.08
ر. أموال أخرى - أرباح محتجزة	4524727.81	4524727.81	4524727.81
مجموع رؤوس الأموال	248474228.44	253499141.76	259551264.84
خصوم غير جارية	75199767.87	579834721.63	1294261283.82
إقتراضات وديون مالية	60766496.45	568951194.51	1284664127.01
إيرادات مؤجلة	14433271.42	10883527.12	9597156.81
الخصوم الجارية	68042887.44	87901296.71	57056611.54
موردون دائنون	39130400.56	50289296.74	22527870.75
ضرائب	14106126.65	13074200.95	13317753.58
ديون أخرى	14806360.23	18675502.18	20398493.83
خزينة الخصوم	-	5862296.84	812493.38
مجموع الخصوم	391716883.75	921235160.10	1610869160.20

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الميزانيات المالية للمؤسسة.

الشكل رقم 02: تطور بنية الميزانية المالية للمؤسسة البناء والأشغال العمومية خلال الفترة 2011-2013



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02.

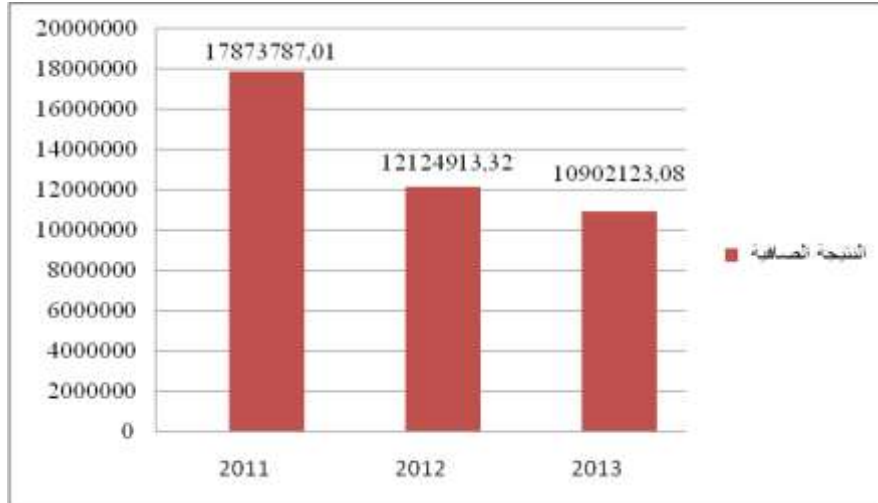
ب- عرض جدول حسابات النتائج لفترة الدراسة الممتدة من سنة 2011 الى 2013:
الجدول رقم 03: جدول حسابات النتائج لمؤسسة البناء والأشغال العمومية لسنوات 2011-2012-2013

البيان	السنة	2011	2012	2013
رقم الأعمال		195946173.40	157569676.63	232150807.85
تغييرات المنتجات والمخرجات		21006879.68	51328674.81	57751818.81
إنتاج السنة المالية		216953053.08	208898351.44	289902626.66
مشتريات مستهلكة		81767309.32	79226048.05	95761916.46
خدمات خارجية وإستهلاكات		15705203.79	16774340.72	36236866.37
إستهلاك السنة المالية		97472513.11	96000388.77	131998782.83
القيمة المضافة		119480539.97	112897962.67	157903843.83
أعباء الموظفين		85761009.42	82101753.36	91314338.34
الضرائب والرسوم المدفوعة		4427309.40	4771337.09	7286323.86
الفائض الإجمالي للإستغلال		29292221.15	26024872.22	59303181.63
منتجات عمالية أخرى		14436184.82	19471502.79	11712469.79
أعباء عمالية أخرى		2983267.58	6381092.23	4812988.57
مخصصات الإهلاكات والمؤونات		17984618.90	25443540.29	49975414.79
الإستثناء عن خسائر القيمة		4721060.46	5713093.87	177405.37
النتيجة العمالية		27481579.95	19384836.36	16404653.43
المنتجات المالية		105095.11	409.50	-
الأعباء المالية		5520271.35	4416217.08	4416217.08
النتيجة المالية		-5415176.24	-4415807.58	-4416217.08
النتيجة العادية قبل الضريبة		22066403.71	14969028.78	11988436.35
فرض الضريبة المؤجلة عن الأصول		4192616.70	2844115.46	1697008.99
فرض الضريبة المؤجلة عن الخصوم				-610695.72
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		17873787.01	12124913.32	10902123.08
النتيجة الصافية للمجموعة		17873787.01	12124913.32	10902123.08

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الميزانيات المالية للمؤسسة.

الشكل رقم 03: تطور النتيجة الصافية لمؤسسة البناء والأشغال العمومية خلال الفترة 2011-

2013



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03.

2.2. الأدوات المستخدمة في الدراسة

1.2.2. الأدوات المستخدمة في الجمع

تقتصر الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات على البيانات وتقارير والقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية

التي تعتمد على دراسة كل من:

تحليل رقم الأعمال، تحليل القيمة المضافة، تحليل الفائض الإجمالي للاستغلال، المردودية التجارية، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية.

2.2.2. البرامج المستخدمة في علاج البيانات والمعطيات

تم إدخال هذه القوائم المالية للحاسب الآلي وتم قياسها بالأساليب التالية من خلال برنامج

Microsoft Office Excel 2007، حيث تمثلت هذه الأساليب في تجميع المعطيات وإستخراجها في

شكل نسب مئوية ورسومات بيانية وصفية.

3.2. تقديم النتائج ومناقشتها واختبار الفرضيات

سنقوم فيما يلي بعرض النتائج التفصيلية للدراسة، بالإضافة الى مناقشة هذه النتائج من أجل تشخيص

الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة، لإعطاء حكم حول قوة أدائها المالي وذلك باستخدام معايير قياس المردودية.

1.3.2. تقديم النتائج ومناقشتها

أ- قياس مردودية المؤسسة باستخدام مؤشرات النشاط ومؤشرات النتيجة

أولاً- إعداد وتحليل الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة:

الجدول رقم 04: الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة البناء والأشغال العمومية لسنوات 2011-2012-2013

2013		2012		2011		الأصول السنة
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
68.28	1099843841.84	47.98	442018492.13	64.10	251108674.55	الأصول غير الجارية (الثابتة)
31.72	511025318.36	52.02	479216667.97	35.90	140608209.20	الأصول الجارية (المتداولة)
100	1610869160.20	100	921235160.10	100	391716883.75	المجموع
2013		2012		2011		الخصوم السنة
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
16.12	259551264.84	27.51	253499141.76	63.43	248474228.44	رأس المال الخاص
80.34	1294261283.82	62.94	579834721.63	19.19	75199767.87	خصوم غير جارية
3.54	57056611.54	9.55	87901296.71	17.38	68042887.44	خصوم جارية
100	1610869160.20	100	921235160.10	100	391716883.75	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02.

رأس المال العامل الصافي (FRN):

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة - القروض قصيرة الأجل

الجدول رقم 05: رأس المال العامل الصافي (FRN) لمؤسسة البناء والأشغال العمومية لسنوات 2011-2012-2013

2013	2012	2011	البيان السنة
1553812549	833333863,4	323673996,3	الأموال الدائمة
1099843841.84	442018492.13	251108674.55	الأصول الثابتة (غير الجارية)
453968706,8	391315371,3	72565321,76	رأس المال العامل الصافي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب في السنوات الثلاثة للدراسة وهذا إيجابي بالنسبة للمؤسسة،

وهذا دليل على أن المؤسسة تملك توازنا ماليا، إلا أنه تجدر الإشارة الى أن هذا التوازن لا يعبر مطلقا عن الوضعية

المالية الجيدة للمؤسسة، وهذا ما سيتم التحقق منه من خلال دراسة نسب المردودية.

ثانيا: تحليل رقم الأعمال (CA):

- نسبة تطور استهلاكات السنة المالية بالنسبة لرقم الأعمال:

الجدول رقم 06: نسبة تطور استهلاكات السنة المالية بالنسبة لرقم الأعمال لسنوات 2011-2012-2013

2013

2013	2012	2011	البيان السنة
131998782.83	96000388.77	97472513.11	إستهلاكات السنة المالية
232150807.85	157569676.63	195946173.40	رقم الأعمال
%56.85	%60.92	%49.74	إستهلاكات السنة المالية / ر الأعمال

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03.

نلاحظ أن الإستهلاكات المالية في كل السنوات قد ساهمت في تحقيق رقم أعمال يغطي هذه الإستهلاكات، كما نرى أنه في سنة 2012 إرتفعت النسبة لتصل الى قرابة 61% لتعاود الإنخفاض في سنة 2013، وهذا يفسر أن هناك عقلانية نوعا ما في إستعمال أو تسيير هذه المواد الأولية والخدمات المستهلكة.

- نسبة مردودية العمال بالنسبة إلى رقم الأعمال:

الجدول رقم 07: نسبة مردودية العمال بالنسبة إلى رقم الأعمال لسنوات 2011-2012-2013

2013	2012	2011	البيان السنة
232150807.85	157569676.63	195946173.40	رقم الأعمال
400	400	400	عدد العمال
580377.01	393924.18	489865.43	رقم الأعمال/ عدد العمال

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ أن مردودية العمال انخفضت في سنة 2012 بانخفاض رقم الأعمال رغم أن عدد العمال في هذه السنة لم يتغير حيث يفسر هذا أن نشاط المؤسسة كان مقيدا بفعل ظروف خارجية تتمثل في السوق وداخلية تتمثل عدم قدرة المؤسسة بدراسات التنبؤية التي من شأنها أن تخفض عدد العمال، أما في السنة 2013 نلاحظ ارتفاع في مردودية العمال وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الزيادة في نشاط المؤسسة وذلك من خلال ارتفاع رقم الأعمال.

ثالثا: تحليل القيمة المضافة (VA):

• نسبة الإدماج:

الجدول رقم 08: نسبة مردودية العمال بالنسبة إلى رقم الأعمال لسنوات 2011-2012-2013

السنة	البيان	2011	2012	2013
القيمة المضافة		119480539.97	112897962.67	157903843.83
رقم الأعمال		195946173.40	157569676.63	232150807.85
القيمة المضافة / رقم الأعمال		%60.97	%71.64	%68.01

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة القيمة المضافة الى رقم الأعمال بلغت في سنة 2011 نسبة %60.97 وهذا ما يفسر تحسن مستوى إنتاج هذه الدورة وبالتالي تحسن القيمة المضافة إلى رقم الأعمال السنوي، أما في سنة 2012 كان هناك إرتفاع في هذه النسبة لتبلغ قيمة قصوى قدرها %71.64، وبعد مراجعة تقارير تحليل الإستغلال للمؤسسة وجدنا أن هذا راجع إنخفاض تكاليف الإنتاج إلى وهذا السبب يعود إلى قدرة المؤسسة على التحكم الأمثل في التكاليف، لتشهد هذه النسبة إنخفاضا طفيفا في سنة 2013 لتبلغ %68.01 بسبب الإرتفاع الكبير في رقم الأعمال الذي فاق الإرتفاع في قيمة القيمة المضافة.

• نسبة توزيع القيمة المضافة على أعباء العاملين:

الجدول رقم 09: نسبة توزيع القيمة المضافة على أعباء العاملين لسنوات 2011-2012-2013

السنة	البيان	2011	2012	2013
أعباء الموظفين (العمال)		85761009.42	82101753.36	91314338.34
القيمة المضافة		119480539.97	112897962.67	157903843.83
أعباء العمال / القيمة المضافة		%71.77	%72.72	%57.82

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ أن نسبة أعباء العاملين بالنسبة الى القيمة المضافة مرتفعة خلال السنتين 2011 و 2012 مقارنة بسنة 2013 وهذا يدل على سوء إستخدام وتوزيع الموارد المالية المتاحة، أما في سنة 2013 نلاحظ مستوى مقبول جدا وهذا راجع إلى الزيادة في مستوى النشاط مقارنة بالسنوات السابقة مقابل زيادة طفيفة في أعباء العاملين مما زاد في إنتاجية العاملين.

رابعا- تحليل الفائض الإجمالي للإستغلال (EBE):

إن القيمة المضافة المحققة، لا تمثل فائض مالي بالمؤسسة، إذ يساهم في تحقيقها كل من العاملين والدولة، وبالتالي يجب مكافئتهما، وذلك بإقتطاع مصاريف العاملين والضرائب والرسم ، والرصيد المتبقي يتمثل في الفائض الإجمالي للإستغلال.

والجدول التالي: يبين دور القيمة المضافة في تغطية كل من مصاريف العاملين والضرائب والرسوم.

• نسبة الفائض الإجمالي للإستغلال الى القيمة المضافة:

الجدول رقم 10: نسبة توزيع القيمة المضافة على أعباء العاملين لسنوات 2011-2012-2013

البيان	السنة	2011	2012	2013
القيمة المضافة (VA)		119480539.97	112897962.67	157903843.83
الفائض الإجمالي للإستغلال (EBE)		29292221.15	26024872.22	59303181.63
الفائض للإستغلال / القيمة المضافة		%24.51	%23.05	%37.55

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ أن نتائج فائض الاستغلال الاجمالي الى القيمة المضافة كلها نسب موجبة، وهذا يعني أن القيمة المضافة تساهم في إعطاء فائض من نشاط دورة الاستغلال، إذ أنه في سنة 2011 مثلا، مثل الفائض الاجمالي ما مقداره %24.51 من القيمة المضافة، حيث إستهلكت مصاريف العاملين في كل السنوات نسب فاقت الـ 50% من القيمة المضافة كما رأيناه في الجدول رقم 08، وهذا مؤشر ليس بجيد، مما يتوجب على المؤسسة الإلتباه إلى هذه النقطة إما بتخفيض عدد العمال أو الرفع من مستوى إنتاجية العامل.

• نسبة الفائض الإجمالي للإستغلال الى رقم الأعمال:

الجدول رقم 11: نسبة الفائض الإجمالي للإستغلال الى رقم الأعمال لسنوات 2011-2012-2013

البيان	السنة	2011	2012	2013
الفائض الإجمالي للإستغلال (EBE)		29292221.15	26024872.22	59303181.63
رقم الأعمال (CA)		195946173.40	157569676.63	232150807.85
الفائض للإستغلال / رقم الأعمال		%14.94	%16.51	%25.54

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن نسبة الهامش الخام أو الفائض الإجمالي للإستغلال الى رقم الأعمال السنوي في جميع السنوات موجبة، وهذا يدل على أن رقم الأعمال يساهم في إعطاء هامش إجمالي للإستغلال، ويرجع السبب في ذلك إلى الإرتفاع في القيمة المضافة بالرغم من إرتفاع قيم الإستهلاكات، وفي المقابل تحسن مستمر في حجم النشاط في المؤسسة، كما أنه في سنة 2013 فنلاحظ تحسن كبير في نسبة الهامش الخام بـ 25.54%، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن النسبة لا تزال منخفضة مقارنة بحجم رقم الأعمال وهذا يشكل خطر مستقبلي على المؤسسة.

خامسا- تحليل المردودية للمؤسسة باستخدام المؤشرات النسبية للمردودية:

• المردودية التجارية:

الجدول رقم 12: المردودية التجارية للمؤسسة البناء والأشغال العمومية لسنوات 2011-2012-2013

البيان	السنة	2011	2012	2013
النتيجة الصافية (RN)		17873787.01	12124913.32	10902123.08
رقم الأعمال (CA)		195946173.40	157569676.63	232150807.85
النتيجة الصافية / رقم الأعمال		%09.12	%07.69	%04.69

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب المردودية التجارية في كل السنوات أخذت قيما موجبة، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة ويفسر إيجابية رقم الأعمال، لكن هذه النسبة أي نسبة المردودية التجارية إنخفضت في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، وهذا مرده إنخفاض رقم أعمال المؤسسة بشكل كبير، في حين عادت النسبة لتشهد إنخفاضاً كبيراً آخر سنة 2013 وهذا بالرغم من الإرتفاع الحاصل في رقم الأعمال، لكن هذا الإرتفاع صاحبه إنخفاض كبير في النتيجة الصافية المحققة بسبب ضخامة تكاليف النشاط، الأمر الذي يستدعي من المؤسسة كما تطرقنا سابقاً الى ضرورة إعادة النظر في طريقة تسييرها لأنشطتها المختلفة ومزيداً من التحكم في التكاليف الناتجة عن هذه الأنشطة. لأنه اذا إستمر الوضع على هذه الحال لسنوات قادمة فالمؤسسة تتجه نحو الخطر.

• المردودية المالية:

الجدول رقم 13: المردودية المالية للمؤسسة البناء والأشغال العمومية لسنوات 2011-2012-2013

البيان	السنة	2011	2012	2013
النتيجة الصافية (RN)		17873787.01	12124913.32	10902123.08
الأموال الخاصة (CP)		248474228.44	253499141.76	259551264.84
النتيجة الصافية / رقم الأعمال		%07.19	%04.78	%04.20

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل المردودية المالية في تدهور مستمر طيلة فترة الدراسة التي قمنا بها، حيث يأخذ نسباً متنازلة، وهذا ما يفسر أن هناك ظروف غير عادية تنشط فيها المؤسسة، وهذا التراجع في حجم الأرباح الصافية لا يعود فقط إلى الأوضاع الصعبة التي تعاني منها المؤسسة وإنما يعود إلى سوء تسيير وإستخدام الموارد المالية المحققة، ونميز هذا من خلال ارتفاع تكاليف الإستغلال خاصة أعباء العمال. إذا وأمام هذه النسب المتدهورة للمردودية المالية فإنه يجب على المؤسسة تحسين أدائها لتحقيق مردودية مالية أكبر.

✓ تركيبة المردودية المالية:

⇨ إستقلالية المؤسسة:

الجدول رقم 14: نسب وزن الدين لمؤسسة البناء والأشغال العمومية لسنوات 2011-2012-2013

البيان	السنة	2011	2012	2013
مجموع الأصول (TA)		391716883.75	921235160.10	1610869160.20
الأموال الخاصة (CP)		248474228.44	253499141.76	259551264.84
مجموع الأصول / الأموال الخاصة		%157.64	%363.40	%620.63

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ أن معدل الإستدانة للمؤسسة في سنوات الدراسة كان متفاوت بنسب كبيرة وهذه النسب لا تشكل خطورة على الإستقلالية المالية للمؤسسة، وعالية يمكن القول أن المؤسسة تنتهج سياسة مالية تسعى من خلالها الى تفادي فقدان الإستقلالية المالية، إلا أن هذا لا ينفي تحقيقها نتائج مالية متعثرة نوعا ما لرأس مالها نظرا لضعف مردوديتها المالية.

⇨ دوران الأصول:

الجدول رقم 15: نسب دوران الأصول لمؤسسة البناء والأشغال العمومية لسنوات 2011-2012-**2013**

البيان	السنة	2011	2012	2013
رقم الأعمال (CA)		195946173.40	157569676.63	232150807.85
مجموع الأصول الصافية (TA)		391716883.75	921235160.10	1610869160.20
رقم الأعمال / مجموع الأصول الصافية		%50.02	%17.10	%14.41

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ أن نسب دوران الأصول في تنازل مستمر من سنة الى أخرى، وهذا بسبب إرتفاع الأصول الصافية بشكل كبير جدا مقارنة بالتغيرات التي شهدتها قيم رقم الأعمال السنوي، وهذا مؤشر غي طبيعي، حيث يدل أنه لا توجد فعالية إنتاجية في إستخدام الأصول الاقتصادية للمؤسسة.

● المردودية الاقتصادية:

✓ المردودية الاقتصادية بدلالة النتيجة

الجدول رقم 16: المردودية الاقتصادية بدلالة النتيجة مؤسسة البناء والأشغال العمومية لسنوات 2011-**2013-2012**

البيان	السنة	2011	2012	2013
نتيجة الإستغلال (RE)		27481579.95	19384836.36	16404653.43
مجموع الأصول (TA)		391716883.75	921235160.10	1610869160.20
نتيجة الإستغلال / مجموع الأصول		%07.01	%02.10	%01.01

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معدلات المردودية الاقتصادية بدلالة النتيجة الخاصة بالمؤسسة في إنخفاض مستمر، وهذا مرده الإنخفاض المتتالي في نتيجة الإستغلال من سنة الى أخرى، وهذا راجع إلى إرتفاع تكاليف الإستغلال خاصة بالنسبة لتكاليف العمال المرتفعة، إذ يبدو من خلال هذه النسب والنتائج أن المؤسسة إن إستمرت على هذه الحال فستشهد ظروفًا ستكون متدهورة جدا في المستقبل القريب.

✓ المردودية الاقتصادية الإجمالية (بدلالة فائض الإستغلال الإجمالي)

الجدول رقم 17: المردودية الاقتصادية الإجمالية لمؤسسة البناء والأشغال العمومية لسنوات 2011-2013

2013-2012

البيان	السنة	2011	2012	2013
الفائض الإجمالي للإستغلال (EBE)		29292221.15	26024872.22	59303181.63
مجموع الأصول (TA)		391716883.75	921235160.10	1610869160.20
الفائض الإجمالي للإستغلال / مجموع الأصول		%07.47	%02.82	%03.68

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معدلات المردودية الاقتصادية الإجمالية كانت أحسن نوعا ما مقارنة بمعدلات المردودية الاقتصادية السابقة، حيث بلغت %07.47 سنة 2011 لتتخفص بشكل كبير سنة 2012 الى %02.82، وهذا بسبب إنخفاض قيمة الفائض الإجمالي للإستغلال من جهة وإرتفاع قيمة إجمالي الأصول من جهة أخرى، لتعود هذه النسبة الى التحسن في سنة 2013 رغم الإرتفاع الكبير في قيمة مجموع الأصول، إذ أن هذا الإرتفاع الكبير لم يمنع من تحسن النتيجة بسبب الإلتفاف قيمة الفائض الإجمالي للإستغلال . لذا يجب على المؤسسة البحث عن ظروف تحسين مستوى نشاطها بشكل مستمر من جهة وضرورة التحكم في مستوى تكاليفها من جهة أخرى.

✓ نسبة هامش الإستغلال

الجدول رقم 18: نسبة هامش الإستغلال لمؤسسة البناء والأشغال العمومية لسنوات 2011-2013

2013

البيان	السنة	2011	2012	2013
نتيجة الإستغلال (RE)		27481579.95	19384836.36	16404653.43
رقم الأعمال (CA)		195946173.40	157569676.63	232150807.85
نتيجة الإستغلال / رقم الأعمال		%14.02	%12.30	%07.06

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هامش الإستغلال في تناقص مستمر من سنة الى أخرى، وهذا راجع كما هو موضح في الجدول الى الإنخفاض المتتالي في نتيجة الإستغلال، كما نلاحظ أنه بالرغم من الإرتفاع الكبير لرقم أعمال المؤسسة في سنة 2013 إلا أن هذا لم يشفع للمؤسسة من تحقيق تدهور في النسبة المسجلة، بسبب إرتفاع تكاليف النشاط في هذه السنة بنسبة كانت أكبر من الإرتفاع في رقم الأعمال مما أدى الى تحقيق نتيجة

إستغلال متواضعة مقارنة بسنّي 2011 و 2012، الأمر الذي يحتم على المؤسسة ضرورة إعادة النظر في طريقة تسيير أنشطتها خاصة من ناحية التكاليف الناتجة عن هذه الأنشطة. كما تجدر الإشارة أنه خلال كل هذه السنوات وبناء على النسب المسجلة فإن المؤسسة لازالت بعيدة عن دائرة الخطر.

✓ تركيبة المردودية الاقتصادية بدلالة الإنتاجية والقيمة المضافة

↔ نسبة ثبات الأصول الاقتصادية

الجدول رقم 19: نسبة ثبات الأصول الاقتصادية للمؤسسة البناء والأشغال العمومية لسنوات 2011-2013

2013-2012

البيان	السنة	2011	2012	2013
الأصول الثابتة		251108674.55	442018492.13	1099843841.84
مجموع الأصول		391716883.75	921235160.10	1610869160.20
الأصول الثابتة / مجموع الأصول		%64.10	%47.98	%68.28

✓ المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن نسبة الأصول الثابتة الى مجموع الأصول في كل السنوات فاقت نسبة 50% وهذا مؤشر يجعل المؤسسة في خطر، لأنها بذلك تعتمد بشكل كبير على أصولها الثابتة، في حين أن مجموع أصولها المتداولة أو الجارية لم تتعدى نسبة 35%، كما أن هذه النسبة إنخفضت بشكل كبير في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 أين كانت تبلغ 64.10% وبالرغم من هذا الإنخفاض إلا أنه لم يشفع للمؤسسة من تحقيق مردودية إقتصادية معتبرة، لتعاود نسبة الأصول الثابتة الى مجموع الأصول الإرتفاع بشكل كبير جدا سنة 2013 لتقارب نسبة 70%، الأمر الذي يستدعي من المؤسسة إعادة النظر في تركيبة مجموع أصولها لتتمكن من تحقيق مزيد من التوازن لأنها إن إستمرت على هذه المنوال فإنها تتجه لدائرة الخطر بإعتبار أن نسبة أصولها الجارية الى مجموع الأصول في إنخفاض مستمر.

↔ درجة إنتاجية الإستثمارات

الجدول رقم 20: درجة إنتاجية الإستثمارات للمؤسسة البناء والأشغال العمومية لسنوات 2011-2013

2013

البيان	السنة	2011	2012	2013
القيمة المضافة		119480539.97	112897962.67	157903843.83
الأصول الثابتة		251108674.55	442018492.13	1099843841.84
القيمة المضافة / الأصول الثابتة		%47.58	%25.54	%14.35

✓ المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات المؤسسة.

نلاحظ أن نسبة إنتاجية رأس المال التقني في إنخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة، بحيث أنتجت الأصول الثابتة قيمة مضافة بقرابة نصف الأصول الثابتة وهذا يدل على أن الاستثمارات الثابتة رغم الإنخفاض

حجمها إلا أنها تساهم في إعطاء قيمة مضافة مرتفعة، وبالتالي فإن إستثمارات المؤسسة تعتبر منتجة ولا تمد بأي صلة في ضعف المردودية الاقتصادية.

2.3.2. تقييم النتائج واختبار الفرضيات

أ- تقييم النتائج

لقد أظهرت عملية قياس المردودية لمؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP) لفترة (2011-2013) نتائج عديدة، يمكن تلخيصها وتصنيفها كما يلي:

✓ من الجانب الاستراتيجي، المؤسسة تعمل في قطاع ينتظر تطورا كبيرا على المدى الطويل وهذا بسبب حداثة التقنيات التكنولوجية المستعملة في عمليات النشاط، وذلك في ظل ظروف شديدة المنافسة.

✓ إن استراتيجية النمو في المؤسسة بالاعتماد على معدل النمو الربحي جيدة نوعا ما خلال فترة الدراسة التي قمنا بها، نظرا للأرباح السنوية التي حققتها المؤسسة طيلة الفترة، والتي أدت إلى تحسن رأس المال، وهذا يعني أن المؤسسة تدخل في مرحلة توسعية، إلا أنه نظرا لطبيعة نشاطها الذي يساهم في تشغيل اليد العاملة وإمتصاص البطالة، يجعل الحكومة الجزائرية تتعامل مع هذه المؤسسة معاملة خاصة من أجل حمايتها في الوقوع في الإفلاس والتصفية.

✓ من الجانب العملي وعلى المستوى التقني مؤسسة البناء والأشغال العمومية مؤسسة صناعية، فهي تمتلك أصولا ثابتة كبيرا جدا من حيث الحجم، ما يستدعي ضرورة العناية الخاصة بهذه الأصول، لتمكينها من تحقيق المردودية الاقتصادية المطلوبة وتحسين مستوى أدائها المالي.

✓ رأينا من خلال التحاليل السابقة أن هناك تسيير فعال نسبيا لهذه الأصول بما يساهم في زيادة قيمة رقم الأعمال عن طريق تحسين الانتاجية، وهذا راجع لقدرة المؤسسة على الحصول على الصفقات التي من شأنها الرفع في رقم أعمالها باستمرار.

✓ من الجانب المالي والاقتصادي يظهر أداء متوسط وفي إنخفاض مستمر من سنة الى أخرى في مستوى أدائها الاقتصادي، بدليل أن معدل مردوديتها الاقتصادية والمالية يشهد تدهورا مستمرا. ورغم التحسن المسجل في كل من مجموع أصولها ورقم أعمالها، إلا أن هذا لا يعني أن المردودية الاقتصادية تحسنت.

✓ بالرغم من التحسن الكبير في نتائج القيمة المضافة خاصة في سنة 2013 أين إرتفعت هذه القيمة بشكل كبير جدا، إلا أن هذا الارتفاع غير محسوس مقارنة إلى حجم الموارد التي جذبتها المؤسسة وبالتالي معدل النمو يعطي قيمة جد منخفضة.

✓ كما أظهرت مؤشرات الأداء الاقتصادي، مثل الفائض الإجمالي للإستغلال والهامش الإجمالي ورقم الأعمال، أن الأنشطة أصبحت مستهلكة للسيولة عوض أن تكون أنشطة مولدة لمردودية مرتفعة وكافية ومستدامة في نفس الوقت حتى تضمن للمؤسسة البقاء والإستمرارية، وبالتالي تحقيق معدلات عالية من النمو في رأس مالها الاقتصادي.

وقد أثبت قياس المردودية أن أسباب التدهور تتمثل في:

- ✓ عدم تحكم المؤسسة في التكاليف وبالأخص مصاريف العمال رغم التحسن المستمر والمحسوس لمستوى النشاط، بالإضافة الى التحسين المستمر لسلم الأجور والرواتب.
- ✓ إرتفاع مستوى مصاريف الخدمات الخارجية والإستهلاكات بشكل كبير جدا وغير مبرر، نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة.

ب- إختبار الفرضيات

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإن نتائج إختبار فرضيات الدراسة كانت كما يلي:

أولاً- الفرضية الأولى: تعتبر المعلومات التي تم التحصل عليها من المؤسسة في جميع أشكالها كالملاحظة والاستفسار والوثائق... إلخ، مهمة جدا بل لا بد منها لتسهيل عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة وهذا ما أثبت صحت الفرضية الأولى.

ثانياً- الفرضية الثانية: من خلال تشخيص الحالة العينية للمؤسسة تم إختيار المؤشرات المردودية اللازم قياسها والأكثر دلالة على حالة التي تعيشها المؤسسة، ومن خلالها تم التوصل إلى نتائج المردودية التي من شأنها أن تفسر الأداء المالي للمؤسسة قيد الدراسة، وهذا ما أثبت صحة الفرضية الثانية.

ثالثاً- الفرضية الثالثة: بعد تحليل وتفسير النتائج لمؤسسة البناء والأشغال العمومية (ERTP)، المتمثلة في مختلف نسب المردودية والمؤشرات الأخرى المساعدة على تفسير الأداء المالي لهذه المؤسسة، فقد كان الأداء المالي للمؤسسة متوسط الى حد ما وهذا ما نفى صحة الفرضية الثالثة.

ومن خلال نتائج إختبار الفرضيات الجزئية السابقة بين إثبات ونفي، فإنه يمكن القول أن الفرضية الرئيسية للدراسة القائلة بأن مؤشر قياس المردودية هو أساسي، ضروري وكافي لتفسير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، هي **فرضية ليست بالصحيحة**، فبالرغم من أن مؤشر قياس المردودية هو فعلا مؤشر أساسي وضروري للحكم على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، إلا أنه غير كافٍ لوحده، الأمر الذي يستدعي ومن أجل حكم أفضل على الأداء المالي ضرورة تدعيم هذا المعيار بمؤشرات أخرى أكثر فعالية، والتي نذكر منها:

معايير التوازن المالي: والتي تدرس من خلال رأس المال العامل، إحتياج رأس المال العامل، خزينة المؤسسة.

معايير السيولة واليسر المالي: ويدرس من خلال المقارنة بين الأصول السائلة والالتزامات قصيرة الأجل للمؤسسة الاقتصادية، والمقارنة أيضا بين التدفقات النقدية والالتزامات طويلة الأجل.

معايير إنشاء القيمة: ويدرس عموما بما يسمى بالقيمة الاقتصادية المضافة وكذا القيمة السوقية المضافة للمؤسسة.

فكل هذه المعايير بالرغم من أنها تحتوي على بعض العلاقات، التي يمكن التعبير عنها في شكل علاقات رياضية مختلفة، إلا أنها تحتوي أيضا معايير وجداول وبيانات أخرى أكثر دعما، حتى تكون في نهاية المطاف دراسة متجانسة ومتكاملة وبالتالي يمكن الإعتماد عليها.

الخلاصة:

على ضوء ما ورد في هذه الدراسة يمكن القول بأن مفهوم الأداء يختلف باختلاف الجهة أو القطب المحدد له، فقطب العملاء ينظر إليه على أنه قدرة المؤسسة على توفير السلع والخدمات التي تشبع الرغبات و بأسعار معقولة، في حين ينظر إليه قطب المهنيين أو الموظفين على أنه قدرة المؤسسة على ضمان إستمرارية العمل وفي جو ملائم، أما الدولة كقطب آخر فإنها تنظر إليه على أنه قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مالية جيدة وهذا لرفع حصيلة الضرائب والمساهمة في زيادة الدخل الوطني، كما ينظر قطب المسيرين إلى الأداء في الكفاءة والفعالية، التي تمكن المؤسسة على تحقيق النتائج بأدنى التكاليف وقدرة المؤسسة على بلوغ الأهداف المسطرة.

إن تقييم المردودية تعتبر الأساس والمنبع الرئيسي للمؤسسة لمعرفة مكانتها الاقتصادية في السوق وتوجهاتها المستقبلية من خلال التعرف على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد، ومردود مالي وإقتصادي من إستخدامها للأصول أو الأموال المستثمرة لديها.

ففي الفصل النظري إنطلقنا من بعض المفاهيم العامة لتقييم الأداء المالي، بإعتباره الأساس في تقييم مردودية المؤسسة، وبعدها إلى محاولة إظهار أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تسمح بدراسة المردودية، ثم الوصول إلى تحديد مدى العلاقة الموجودة بين المردودية ومؤشرات تقييم الأداء، لتوفير معدل كاف من المردودية الذي يسمح لها بمواجهة الأخطار الاقتصادية والمالية المحتمل أن تقع فيها في المستقبل.

أما الفصل التطبيقي حاولنا فيه تحليل مدى قدرة مؤسسة البناء والأشغال العمومية على تحقيق أعلى مستويات من المردودية من أجل تحقيق أداء مالي متميز، مستخدمين في ذلك طرق وأساليب تطرقنا لها في الجانب النظري في بشكل ملخص حيث أظهر التحليل أن الأداء المالي لهذه المؤسسة متوسط عموما ويتجه نحو التدهور وهذا من خلال قيم معدلات المردودية المحسوبة مم يستدعي ضرورة إعادة النظر في كيفية توظيف حجم الأموال المستثمرة

توصيات الدراسة:

- لقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تدهور مستمر في المردودية وهذا يدل على ضعف الأداء المالي للمؤسسة ولهذا تم نقترح بعضا من التوصيات التي نراها مناسبة للرفع من مستوى الأداء المالي لهذه المؤسسة:
- ✓ يجب على المؤسسة أن تتحكم في حجم الإستهلاكات، بما يتماشى مع متطلبات عمليات النشاط.
 - ✓ يجب على المؤسسة أن تتحكم أكثر في حجم تكاليف العمال بما يتماشى مع الأوضاع التي تمر بها المؤسسة خاصة في حالة انخفاض أنشطتها الإنتاجية.
 - ✓ عدم الإكتفاء بالصفقات المحلية فقط، أي الدخول في صفقات خارجية من شأنها الزيادة في نشاط المؤسسة وهذا حتما سيرفع مستوى رقم الأعمال.
 - ✓ ضرورة إستعمال تكنولوجيا تقنية جديدة من أجل رفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية.

قائمة الموامش:

* أ.د شريف غياط: أستاذ تعليم عالي، رئيس مخبر التنمية المحلية والحكم الرشيد، نائب عميد مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالة-الجزائر.

** مهري عبد المالك: أستاذ مساعد، طالب دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي -تبسة -الجزائر.

¹ - Amaud thausron, **Evaluation des entreprises, Techniques de gestion**, edition economica, paris, 2005, p23.

² - مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط1، 2000، ص 30.

³ - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريح للنشر، السعودية، 2000، ص 39.

⁴ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع عمان، 2011، ص 220.

⁵ - Alain Capiez, **élément de gestion Financière**. Masson, 4 ed, Paris, 2004, p 121.

⁶ - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات لأعمال، دار المريح للنشر، الرياض ، دون تاريخ، ص 83.

⁷ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دارالمستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2008 ، ص 384.

⁸ - Josette Peyrard, **Analyse financière**. librairie Vuibert, 8e ed, Paris, p181-182.

⁹ - ريد درغام، أساسيات الإدارة المالية الحديثة، الجزء الأول الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، 1999، ص 73.